

تأثير الدول الإقليمية على مسار التحول الديمقراطي في العراق: النجاح والتحديات

أ.د. عمار سعدون سلمان البديري

<https://doi.org/10.17656/jlps.10345>

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

Ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

الباحث هيثم عبدالله ضاحي العلواني

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- جامعة لورستان - إيران

Haithamdahi2020@gmail.com

الخلاصة

يستعرض هذا البحث دور الدول الإقليمية في مسار التحول الديمقراطي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، تاريخ الإطاحة بالنظام السابق ويسلط البحث الضوء على كيفية تأثير القوى الإقليمية على الاستقرار السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي في العراق، وذلك من خلال التدخلات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

يبدأ البحث بتحليل العوامل الداخلية التي ساهمت في بدء عملية التحول الديمقراطي، مثل بناء مؤسسات سياسية جديدة، وإجراء الانتخابات، وتطوير حقوق الإنسان لكنه يركز بشكل خاص على دور الدول الإقليمية في دعم أو تقويض هذه العملية، حيث تمثل القوى الإقليمية (مثل إيران، تركيا، السعودية، وسوريا) فاعلين أساسيين في التأثير على مجريات السياسة العراقية.

و أيضاً يتناول البحث الدور الذي لعبته بعض الدول الإقليمية في دعم الاستقرار السياسي في العراق، مثل الدعم الإيراني للحكومة العراقية، كما يناقش تأثير الدعم العربي في محاولة تعزيز العملية الديمقراطية، من جهة أخرى يعرض البحث التحديات الناجمة عن التدخلات السلبية من بعض الدول الإقليمية، مثل محاولات بعض القوى الإقليمية تقويض الحكومة العراقية عبر دعم الجماعات المسلحة، والتهديدات الأمنية عبر الحدود، وخصوصاً من خلال الأنشطة التي أقدمت عليها الجماعات الإرهابية مثل "داعش" كما يناقش تأثير التدخلات الإيرانية والتركية في الشؤون الداخلية للعراق، وخاصة في ما يتعلق بعلاقة الحكومة العراقية بإقليم كردستان، مما أسهم في تعقيد عملية التحول الديمقراطي.

وأن الدور الإقليمي كان عاملاً مهماً في نجاحات وفشل التحول الديمقراطي في العراق، حيث كان الدعم والتدخلات الإقليمية له تأثيرات مزدوجة في بعض الحالات، ساهمت القوى الإقليمية في دعم بناء مؤسسات ديمقراطية واستقرار سياسي، وفي حالات أخرى، أدى التدخل إلى تعميق الانقسامات الطائفية والإثنية وزيادة التوترات الداخلية في العراق.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الدول الإقليمية، التحديات السياسية، العراق

The Impact of Regional Powers on the Democratic Transition in Iraq: Successes and Challenges

Haitham Abdullah Dhahi Al-Alwani
Lorestan University – Faculty of
Political Science and International
Relations, Iran
Haithamdahi2020@gmail.com

Prof. Dr. Ammar Sadoun Salman Al-Badry
College of Political Science / Al-Mustansiriyah
University
Ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

This research examines the role of regional powers in the democratic transition process in Iraq since 2003, the year of the overthrow of the former regime. The study highlights how regional powers have influenced political, social, and economic stability in Iraq through political, military, and economic interventions.

The research begins by analyzing the internal factors that contributed to the start of the democratic transition, such as the establishment of new political institutions, holding elections, and the development of human rights. However, it particularly focuses on the role of regional powers in supporting or undermining this process. Regional powers (such as Iran, Turkey, Saudi Arabia, and Syria) are key players in shaping Iraq's political landscape.

The research also discusses the role of certain regional powers in supporting political stability in Iraq, such as Iran's support for the Iraqi government, and the impact of Arab support in attempting to strengthen the democratic process. On the other hand, the research presents the challenges posed by negative interventions from some regional powers, such as attempts by certain powers to undermine the Iraqi government by supporting armed groups, security threats across borders, particularly through terrorist groups like ISIS. It also examines the effects of Iranian and Turkish interventions in Iraq's internal affairs, especially regarding the relationship between the Iraqi government and the Kurdistan region, which has complicated the democratic transition process.

The study concludes that regional intervention has played a crucial role in both the successes and failures of Iraq's democratic transition. In some cases, regional support and intervention have contributed to the building of democratic institutions and political stability, while in other instances; such intervention has deepened sectarian and ethnic divisions and increased internal tensions in Iraq.

Keywords: Democratic transition, regional powers, political challenges, Iraq.

كاريگهري دهولهتاني ههريمايهتي لهسهر گواستنهوهي ديموكراسي له عيراق: سهركهوتن و تهحهدياتهكان

پروفييسور عهمار سهعدون سهلمان لهلبهدي

كوئيرتي زانسته سياسييهكان، زانكووي المستهسرييه

تويژه ههسيهه عهبدوللا داهي الالواني

كوئيرتي زانسته سياسييهكان و پهيوهندييه نيودهولهتاييهكان، زانكووي لوستان، نيران

پوخته

ئهه تويژينهوهيه بهوداچوون بو رولي دهولهتاني ههريمايهتي له قوناغي گواستنهوهي ديموكراسي له عيراق له سالي ٢٠٠٣هه، كه بهرواري پروخاني رتيهي پيشوو بوو. ليكولينهوهكه تيشك دهخاته سهه نهوهي كه چون زلهيزه ناوچهيهيهكان له ريگهي دهستيهرداني سياسي و سهريزي و ئابووريهوه كاريگهريهان لهسهر سهقامگيري سياسي و كومهلايهتي و ئابووري له عيراقدا ههبووه.

تويژينهوهكه به شيكردهوهي نهو هوكاره ناوخويانه دهستيهدهكات كه بهشداربوون له دهستيكردي پرؤسهي گواستنهوهي ديموكراسيدا، وهك بنياتتاني دامهزراوهي سياسي نوي و نهجامداني ههلبژاردن و پهريپيداني مافهكاني مرؤف. بهلام به تاييهتي تيشك دهخاته سهه رولي دهولهتاني ناوچهكه له پالپشتيكردي يان تيكداني ئهه پرؤسهيه، چونكه زلهيزهكاني ناوچهكه (وهك نيران، توركيا، سعودييه و سوريا) نوتنهرايهتي ياريزانه سههريكيهكان دهكهن له كاريگهريكردي لهسهر رهوتي. سياسيته عيراق.

ههروهه تويژينهوهكه ليكولينهوه لهو روله دهكات كه بهشيك له ولاتاني ناوچهكه له پشتيوانيكردي له سهقامگيري سياسي له عيراقدا دهگيرن، وهك پشتيواني نيران بو حكومهتي عيراق. هه روه ها باس له كاريگه ري پالپشتي عه ره ب له هه وله كان بو به هيزكردي پرؤسه ي ديموكراسي ده كات. له لايهكي ديكهوه، ليكولينهوهكه نهو تهحهديايانه دهخاته روو كه له دهستيهردانهكاني نهريني ههنديك ولاتي ناوچهيهوه سهههلهدهن، وهك ههولي ههنديك له زلهيزه ناوچهيهيهكان بو تيكداني حكومهتي عيراق له ريگهي پشتيوانيكردي گروهه چهكارهكان و هههشهكاني ناسايشي سنور بهزانن، بهتاييهتي له ريگهي چالاكيي گروهه تيرويستييهكاني وهك داعشهوه. هه روه ها باس له كاريگه ري ده ستيه ردانه كاني نيران و توركيا له كاروباري ناوخوي عيراق ده كات، به تاييه تي سه باره ت به په يوه ندييه كاني حكومه تي عيراق له كه ل هه ريي كردستان، كه به شداري كردهوه له ئالوزكردي پرؤسه ي گواستنهوهي ديموكراسي

رولي ههريمايهتي فاكتهريكي گرينگ بووه بو سهركهوتن و شكستهكاني گواستنهوهي ديموكراسي له عيراقدا، بهو پنيهي پشتيواني و دهستيهردانهكاني ناوچهيي دوو كاريگهريهان ههبووه. له ههنديك حالتهدا زلهيزه ئيقليمييهكان بهشداريان كرد له پالپشتيكردي بنياتتاني دامهزراوه ديموكراسيهكان و سهقامگيري سياسي، لهكاتتيكدا له حالتهكاني ترده دهستيهردانهكان. دابهشبوونه تائيهي و نهتهوهيههكانيان قولتر كرد و گرزييه ناوخوييهكاني عيراقيان زياتر كرد وشهي سههركي: گواستنهوهي ديموكراتيكي، ولاتاني ناوچهيي، تهحهدياي سياسي، عيراق

المقدمة:شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية جوهرية أثرت بشكل مباشر على مسار التحول الديمقراطي فيه. فمنذ سقوط النظام السابق، انطلقت محاولات بناء نظام سياسي ديمقراطي، إلا أن هذه العملية واجهت تحديات

متعددة، بعضها نابع من الداخل، كالصراعات السياسية والطائفية وضعف المؤسسات، وبعضها الآخر مرتبط بالعوامل الخارجية، ولا سيما تأثير الدول الإقليمية على المشهد السياسي العراقي.

إن الموقع الجغرافي للعراق، إضافة إلى ثرواته الاقتصادية ومكانته الاستراتيجية، جعله محط اهتمام القوى الإقليمية التي سعت إلى التأثير في مجريات تحولاته السياسية بما يخدم مصالحها. فقد تباينت سياسات هذه الدول بين دعم الاستقرار والديمقراطية من جهة، والسعي لتعزيز نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي من جهة أخرى، وهو ما انعكس على طبيعة العملية الديمقراطية في البلاد، سواء من حيث تطورها أو العوائق التي واجهتها.

ويحاول هذا البحث تسليط الضوء على تأثير الدول الإقليمية في مسار التحول الديمقراطي في العراق، من خلال دراسة النجاحات التي تحققت، والعقبات التي حالت دون ترسيخ نظام ديمقراطي مستدام. كما يناقش البحث مدى تأثير التدخلات السياسية، والاقتصادية، والأمنية لهذه الدول على عملية صنع القرار في العراق، وتحليل مواقفها المختلفة تجاه التجربة الديمقراطية العراقية.

إن أهمية هذه الدراسة تتبع من الحاجة إلى فهم الأدوار التي تلعبها القوى الإقليمية في رسم مستقبل الديمقراطية في العراق، ومدى إمكانية تحقيق توازن بين التأثيرات الخارجية ومتطلبات بناء نظام سياسي مستقل يعكس إرادة الشعب العراقي. ومن هنا، فإن البحث يهدف إلى تقديم تحليل معمق لمدى نجاح العراق في مواجهة هذه التحديات، وإمكانية تعزيز الديمقراطية في ظل هذه التدخلات الإقليمية المتباينة.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واحدة من القضايا الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبل العراق السياسي، وهي دور الدول الإقليمية في مسار التحول الديمقراطي. فمنذ عام ٢٠٠٣، واجه العراق تحديات داخلية وخارجية معقدة أثناء سعيه لبناء نظام ديمقراطي مستقر، وكان للتدخلات الإقليمية دور بارز في توجيهه أو عرقلة هذا المسار. تكمن أهمية البحث في كونه يسعى إلى تحليل طبيعة التأثيرات الإقليمية على العراق، من خلال استعراض سياسات الدول المجاورة ودورها في صياغة المشهد السياسي العراقي، سواء عبر دعم بعض الأطراف السياسية، أو التأثير على القرارات السيادية، أو التدخلات الاقتصادية والأمنية. كما يساهم البحث في فهم مدى تأثير هذه العوامل على استقرار المؤسسات الديمقراطية، وقدرتها على العمل باستقلالية بعيداً عن الضغوط الخارجية.

هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، أبرزها:

١. تحليل دور الدول الإقليمية في التأثير على العملية الديمقراطية في العراق، سواء من خلال الدعم السياسي أو التدخلات السلبية.
٢. تحديد العوامل التي ساعدت أو عرقلت التحول الديمقراطي في العراق نتيجة للنفوذ الإقليمي.
٣. تقييم مدى نجاح العراق في مواجهة التحديات الإقليمية وتعزيز بناء مؤسساته الديمقراطية.
٤. اقتراح استراتيجيات لتعزيز استقلال القرار السياسي العراقي وتقليل تأثير العوامل الخارجية على مسار الديمقراطية.

إشكالية البحث: يواجه العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحديات جوهرية في مسار التحول الديمقراطي، حيث لعبت الدول الإقليمية دوراً مؤثراً في تشكيل المشهد السياسي العراقي، سواء من خلال التدخل المباشر أو عبر دعم فاعلين محليين لتحقيق مصالحها. وقد أدى هذا التأثير إلى تعقيد عملية بناء الديمقراطية، حيث تباينت سياسات الدول الإقليمية بين الدعم والاستقطاب، مما أثر على استقرار المؤسسات السياسية وعلى قدرة العراق في تحقيق تحول ديمقراطي مستقل ومستدام، من هنا، تتبع إشكالية البحث في

التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى أثرت الدول الإقليمية على مسار التحول الديمقراطي في العراق، وما هي العوامل التي ساعدت أو أعاققت نجاح هذه العملية؟

فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضية الأساسية التالية: إن تأثير الدول الإقليمية على مسار التحول الديمقراطي في العراق كان عاملاً حاسماً في تشكيل المشهد السياسي، هذه الدول ساهمت تارة في دعم التحول الديمقراطي وتارة أخرى ساهمت في إعاقة تقدمه عبر التدخلات السياسية والاقتصادية والأمنية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة تأثير الدول الإقليمية على مسار التحول الديمقراطي في العراق، وذلك من خلال وصف الواقع السياسي وتحليل العوامل المختلفة التي أسهمت في تشكيله. كما يستعين البحث بالمنهج التاريخي لدراسة تطور التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي منذ عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة تأثيرات الدول الإقليمية المختلفة على التحول الديمقراطي في العراق.

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في العراق

أولاً: الديمقراطية لم يتبلور مفهوم الديمقراطية بالمعنى الليبرالي إلا في القرن الثامن عشر، حينما دعا المفكرون الأوروبيون إلى ترسيخ مبدأ المساواة، مؤكدين على حق الشعوب في اختيار حكوماتها وضمان تكافؤ المواطنين في ممارسة حق الاقتراع، بغض النظر عن أصولهم أو انتماءاتهم الطبقية. وبذلك، تقوم الديمقراطية الليبرالية على أسس الحكومة الدستورية، والتمثيل الشعبي، والاقتراع العام^(١).

أما المفهوم الماركسي للديمقراطية، فهو مجموعة من المبادئ والقواعد والمؤسسات التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه الأنظمة الاشتراكية، مستمداً من النظرية الماركسية التي ترى أن نشوء المجتمع الديمقراطي يتحقق من خلال العمل المنظم للطبقة العاملة، مما يؤدي إلى تحرير الشعب ومنح الأفراد حرية التصرف بعيداً عن قيود سوق العمل. ونتيجة لذلك، تتضاءل الحاجة إلى الدولة أو تنخفض إلى حدها الأدنى^(٢).

إن الديمقراطية المعاصرة تتجاوز كونها عقيدة شاملة، كما أنها لا ترقى إلى مستوى نظام اقتصادي أو اجتماعي ذي مضمون عقائدي ثابت، بل إنها تمثل منهجاً لاتخاذ القرارات العامة من قبل الأفراد الملتزمين بها. وتتبع ضرورتها من الحاجة إلى تحقيق التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، إذ تقوم على مبادئ ومؤسسات تمكّن الجماعة السياسية من إدارة الاختلافات في الآراء وتباين المصالح بطرق سلمية. وتتحقق الديمقراطية المعاصرة من خلال تقييد ممارساتها بدستور يراعي الشروط المنطق عليها بين القوى الفاعلة في المجتمع، مما يرسخ إجماعاً كافياً داخل الجماعة السياسية^(٣).

ثانياً: مفهوم الإقليمية لا يزال مصطلح الإقليمية ضمن مجموعة المصطلحات الدولية التي لم يُحسم تحديدها بدقة، إذ لم يُجمع الباحثون على تعريف موحد له. ويرى بعض الباحثين ضرورة تجنب وضع تعريف صارم أو محدد لهذا المفهوم، حتى لا يؤدي

١- ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨، ص ٣١٩

٢- أوليد شهاب الحلي وآخرون ، التربية على حقوق الانسان ، بغداد ، معهد العراق للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، مطبعة الاحمد، ٢٠٠٧، ص ٢٠٦

٣- عبد الوهاب الافندي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، في مجموعة مؤلفين ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١، ص ٣٩.

ذلك إلى حصر نطاق تطبيقه ضمن إطار ضيق يقتصر على بعض التجمعات والتكتلات الدولية دون سواها^(١). يندرج مفهوم الإقليمية ضمن إطار التنظيمات الإقليمية، ليشمل جميع أشكال التكتلات القائمة على أسس التجاور الجغرافي أو الروابط الثقافية والحضارية، وكذلك المصالح الاقتصادية أو التحالفات العسكرية. وفي المقابل، يرى فريق آخر ضرورة وضع تعريف دقيق لهذا المفهوم يحدد المقومات الأساسية لقيام الإقليمية، وذلك لتفادي الخلط بينها وبين الأشكال الأخرى للتعاون بين الدول.^(٢)

تُعد الإقليمية في جوهرها فكرة ذات بعد جغرافي، إذ لا يمكن تحققها إلا بوجود رابطة جغرافية واضحة بين الدول الأعضاء فيها. وقد أكد هذا الاتجاه إمتيائي إترزيوني، حيث شدد على أهمية الوحدة الجغرافية أو التجاور الجغرافي بين الوحدات التي يتشكل منها التجمع أو النظام الإقليمي، باعتباره عاملاً أساسياً لاستمراره. وبناءً على ذلك، تم وضع البعد الجغرافي في مقدمة العناصر الجوهرية التي تحدد هوية أي تجمع يُصنّف على أنه إقليمي.^(٣)

في السياق السياسي، يُفهم مفهوم الإقليمية على أنه ينطلق من مرتكزات جغرافية أو ثقافية أو حضارية، ويتبلور حين تتوافر مصلحة سياسية مشتركة بين الدول، بغض النظر عن التجاور الجغرافي، أو تشابه الأنظمة السياسية، أو الانتماءات الثقافية والحضارية. فقد تنشأ خلافات سياسية بين دول متجاورة جغرافياً، في حين قد تتقارب المصالح السياسية بين دول تفصلها مسافات جغرافية شاسعة وتختلف فيما بينها ثقافياً وحضارياً. ومن الأمثلة على ذلك عضوية سلطنة عمان في رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، حيث انضمت عمان إلى هذا التكتل على الرغم من اختلافها الثقافي والحضاري عن بقية دول الرابطة، وذلك استناداً إلى المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة التي جمعتها مع الدول الأعضاء.^(٤)

ثالثاً: التحول الديمقراطي وخصائصه وانماطه

١- **التحول الديمقراطي:** يتداخل مفهوم التحول الديمقراطي مع عدة مفاهيم أخرى، مثل الانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والتحول الليبرالي. ويُشير التحول الديمقراطي إلى المرحلة التي تنتقل فيها الدول من حالة اللاديمقراطية إلى الديمقراطية، حيث يمر النظام السياسي بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي. وتُعد هذه المرحلة وسطاً بين الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية، إذ تبدأ الأنظمة التسلطية بالسعي للانتقال نحو الديمقراطية، وهو ما يُعرف بعملية التحول الديمقراطي، غير أن هذه المرحلة غالباً ما تكون محفوفة بالتحديات، وقد تواجه عراقيل أو حتى إخفاقات تحول دون نجاحها، إلا أن العديد من الدول، في ظل ترسيخ ثقافة الديمقراطية، تسعى إلى تجاوز هذه العقبات والمضي قدماً نحو تحقيق نظام ديمقراطي مستقر. فقد أصبح بناء الديمقراطية في العصر الحديث ضرورة ملحة، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه الإطار المؤسسي والقانوني للنظام السياسي في ضمان استمرارية ونجاح التجربة الديمقراطية.^(٥)

^١ - أحمد الرشيد، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م، ص ٢١٤

^٢ - حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص ١٢١.

^٣ - Etzioni, Amitai, "Paradigm for The Study of Political Unification", World Politics, v.15 (October, 1962), P.55.

^٤ - سليمان عبدالله الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي، مجلة حوليات الادب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ١٣٨، ٢٠١١، ص ٢٥.

^٥ - مينا اسحق بولس، التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية: دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية خلال الفترة (١٩٨٨ حتى

٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٨

إن عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي هي مؤشر حقيقي لظاهرة الاستقرار السياسي ، حيث تعكس درجة الاستقرار والبقاء التي يتمتع بها النظام السياسي في ظل التغيير المصاحب للحاكم أو السلطة السياسية. التنظيم أو كليهما ، ونقل السلطة يعني تغييراً في شخص رئيس الدولة ، وتختلف هذه العملية حسب نوع النظام السياسي القائم والطرق الدستورية المستخدمة ، أو حسب الطريقة التي يأخذ بها التغيير. يعتقد بعض المحللين أن الأنظمة الوراثية التي تنتقل فيها السلطة على أساس القرابة تتمتع ببعض الاستقرار السياسي مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى. وهذا يثبت ظاهرة الصراع على السلطة والحكم والتي بدورها تترجم إلى حالة من الاستقرار في البلاد .^(١)

يُميز بين التحول الديمقراطي والديمقراطية من حيث الطبيعة والمآلات. فالتحول الديمقراطي يتطلب انهيار النظام الديكتاتوري القائم، سواء كان ذلك من خلال وسائل سلمية أو عبر العنف. كما يستلزم بناء مؤسسات سياسية وقانونية تمهيداً لصياغة دستور يحمي الحريات الفردية ويكفل إجراء انتخابات حرة، نزاهة وشفافية. وبهذا، يُعد التحول الديمقراطي مرحلة انتقالية مؤقتة بين تفويض النظام السابق وتأسيس نظام سياسي جديد، غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة قيام نظام ديمقراطي، فقد يُفضي إلى نشوء نظام سلطوي جديد، أو قد يؤدي إلى حالة من الفوضى أو اندلاع حرب أهلية. أما الديمقراطية، كما أُشير سابقاً، فهي نظام حكم يُرسخ سيادة القانون، ويمنع احتكار السلطة، ويضمن الحريات العامة، في ظل انتقال سلمي للسلطة وفق قواعد دستورية. وبذلك، لا تتحقق الديمقراطية إلا عندما ينجح التحول الديمقراطي في السير في الاتجاه الصحيح نحو ترسيخ أسس الحكم الديمقراطي.^(٢) وفي إطار الحديث عن أسباب التحول الديمقراطي فقد حدد صموئيل هنتغتون خمسة أسباب للتحول الديمقراطي^(٣):

أ- **تأثير العدوى الديمقراطية:** عندما يبدأ شعب إحدى الدول بالمطالبة بالديمقراطية، فإن هذا الحراك قد ينعكس على الدول المجاورة، مما يدفع مواطنيها إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية في بلدانهم.

ب- **انهيار الحكومة الاستبدادية:** إذا فشل النظام القائم في تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيه وعجز عن الحفاظ على استقرار النظام السياسي، فقد يؤدي ذلك إلى تصاعد المطالب الشعبية بالإصلاح، أو حتى اندلاع ثورة تهدف إلى إعادة بناء النظام السياسي.

ت- **النمو الاقتصادي:** يرتبط الفكر الليبرالي بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما يسهم في نشوء طبقة وسطى تمتلك طموحاً سياسياً وتسعى للانخراط في العملية السياسية. وفي هذه الحالات، تزداد وتيرة التعبئة الاجتماعية، مما يحدّ من شرعية النظام الاستبدادي ويؤدي إلى تسريع عملية التحول الديمقراطي.

^١ - عمار سعدون سلمان البدري، ادارة التنوع كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الانظمة الديمقراطية التوافقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١)، المجلد (١٣)، اذار ٢٠٢٣، ص ٣٩٦.

^٢ - حميد نفل الندوي و صبا حميد التميمي، دور الدولة في التحول الديمقراطي: العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجا، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٧٩، ٢٠٢٤، ص ٥٥.

^٣ - Huntington, s.p(1991) The third wave: Democatization in the late twentieth century. Norman: University of oklahoma press, p123

ث- خيار القادة السياسيين: يُعد هذا العامل من أبرز المحركات التي تتبع من داخل النخبة الحاكمة، حيث يدرك بعض القادة السياسيين أن التحول الديمقراطي قد يكون الحل الوحيد للحفاظ على استقرار النظام، مما يدفعهم إلى تبني سياسات إصلاحية وبدء عملية الانتقال الديمقراطي.

ج- تأثير الفاعلين الدوليين: يمكن أن تلعب المنظمات الدولية أو الدول الخارجية دوراً محورياً في الضغط على الأنظمة الاستبدادية، من خلال فرض عقوبات، أو تقديم دعم للمعارضة، أو التأثير على سياسات الدولة، مما يدفع نحو تبني إصلاحات ديمقراطية.

- خصائص التحول الديمقراطي: عملية معقدة ونسبية تبرز نسبيتها في احتمال تعرضها لانتكاسات ومخاطر قد تؤثر على سير العملية الديمقراطية وتعيد النظام السلطوي ، ومعقدة كونها نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتتسم بسمة التعقيد كونها تتضمن تغيرات في الاهداف والأبنية^(١).

- التدرج والمرحلية : ان عملية التحول الديمقراطي لا تتم بشكل مفاجئ وإنما تمر بعدة عمليات وتحتاج لفترة زمنية تختلف مدتها من دولة الى اخرى ورغم الاختلاف والتباين في درجة الانتقال بين الدول واختلاف العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي^(٢).

- التأثير بالبيئة الداخلية والخارجية : ان عملية التحول الديمقراطي تتأثر بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية ، فقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً هاماً في كشف السياسات الداخلية للدول وساهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الأخرى ، والتدخل الخارجي لعب دوراً مؤثراً في ذلك الامر ، اما عن دور البيئة الداخلية فهو أكثر خطورة من البيئة الخارجية لأنه مهما تعاضمت العوامل الخارجية دون ارادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الاطراف السياسية الداخلية لن تنجح تجارب التحول الديمقراطي^(٣).

عند الحديث عن التحول الديمقراطي، لا بد من الإشارة إلى أحد أهم التحديات التي تواجهه في الدول العربية، بما فيها العراق، وهو طبيعة الظروف الاجتماعية السائدة. فالعوامل المتمثلة في القبلية، والطائفية، والتعصب تشكل عقبات رئيسية أمام نجاح العملية الديمقراطية، مما يجعل من الضروري إعطاء الأولوية لمعالجة هذه الأزمات المجتمعية قبل الشروع في الانتقال الفعلي نحو الديمقراطية، التي غالباً ما تبقى في بعض الدول مجرد إطار شكلي يفتقر إلى المضمون الحقيقي، وقد أشار المفكر والدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي إلى هذه الإشكالية بوضوح، حيث أكد أن النموذج الديمقراطي الغربي لن يكون كفيلاً بتحقيق تطلعاتنا في بناء مجتمع تقدمي حديث، وذلك نتيجة الارتهان والتبعية التي تعاني منها العديد من الدول العربية تجاه القوى الغربية، مما يعيق تطور نموذج ديمقراطي يتناسب مع خصوصيات هذه المجتمعات.^(٤)

^١ - مصطفى بلعور ، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية : دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (١٩٨٨-٢٠٠٨) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، ٢٠١٠ ، ص ١١ .

^٢ - محمود سليم هاشم شوبكي ، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس (٢٠١٠-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، ٢٠١٦ ، ص ٩٢ .

^٣ - حميد نفل الندوي و صبا حميد التميمي، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

^٤ - عبد الوهاب الافندي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤ .

٢- أساليب و أنماط التحول الديمقراطي: يُعد تحول القوة في الأنظمة السياسية ظاهرة طبيعية شهدها التاريخ مرارًا، سواء حدث التغيير بوسائل سلمية أو عنيفة. وتتأثر طبيعة التحول السياسي وسرعته بعوامل داخلية وخارجية تحدد مساره واتجاهه. وفي هذا السياق، صنّف الباحثان ستراديوتو وجوو التحولات السياسية إلى أربع فئات رئيسية، وهي: (١)

أ- التحول من أعلى: يحدث هذا النمط عندما تتولى النخبة الحاكمة زمام المبادرة في الانتقال نحو الديمقراطية، حيث تكون الحكومة أقوى من المعارضة، مما يتيح لها قيادة الإصلاحات من قمة هرم السلطة. في هذا النموذج، يبدأ التحول بقرارات إصلاحية تُطلق من داخل النظام نفسه، كما حدث في إسبانيا، والبرازيل، وتايوان.

ب- التعاون بين الحكومة والمعارضة: في هذا النموذج، تأتي الديمقراطية كنتيجة لفعل مشترك بين الحكومة وحركات المعارضة، حيث تستند عملية التحول إلى اتفاقات، ومفاوضات، أو تسويات بين الطرفين. وتكون الحكومة مستعدة لمناقشة إصلاحات سياسية، لكنها لا ترغب في تغيير النظام بالكامل. ومن أبرز الأمثلة على هذا النمط، ما حدث في بولندا وتشيكوسلوفاكيا، حيث تحقق التحول الديمقراطي عبر شراكة بين النخب الحاكمة والمعارضة.

ت- الانهيار: في هذا النمط، تكون المعارضة هي المحرك الأساسي للتحول الديمقراطي، حيث تقود عملية الإطاحة بالنظام الحاكم، وغالبًا ما يحدث التغيير من القاعدة الشعبية، بينما يكون النظام القائم غير قادر على تنفيذ إصلاحات فعالة أو يقف عاجزًا أمام تصاعد الرفض الشعبي. ويكون الدعم الشعبي عاملاً حاسماً في هذا التحول، كما أن موقف الجيش يلعب دورًا جوهريًا، فإذا لم يكن مستعدًا للدفاع عن النظام، فإن التحول غالبًا ما يحدث عبر الثورات أو الانقلابات. ومن أبرز الأمثلة على هذا النموذج، ما حدث في البرتغال، واليونان، والأرجنتين، والفلبين.

ث- التدخل الخارجي: في هذا الشكل من التحول، يكون التغيير مفروضًا من الخارج، حيث يتم الإطاحة بالنظام الحاكم عبر تدخل عسكري خارجي. ويتشابه هذا النموذج مع "الانهيار"، حيث يكون غياب الإصلاحيين داخل النظام، ورفضه للتغيير، من العوامل التي تؤدي إلى إسقاطه. ومن أبرز الأمثلة على هذا النمط التدخل الأمريكي في العراق وإسقاط نظام صدام حسين. وغالبًا ما يكون مصير الحكام الذين يُطاح بهم عبر التدخل الخارجي إما القتل، النفي، أو السجن، كما حدث مع صدام حسين، الذي أُعدم، ومانويل نوريغا، الرئيس الأسبق لبنما، الذي اعتُقل عقب إزاحته عن السلطة عام ١٩٩٠.

المبحث الثاني: الدول الإقليمية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في العراق

أصبح العراق بعد عام ٢٠٠٣ محورًا رئيسيًا للاهتمام الاستراتيجي على المستوى العالمي، حيث شهدت الأجواء الاستراتيجية تحولات جوهريّة عقب احتلاله. وأدركت العديد من الدول، بما فيها دول الخليج العربي، تصاعد أهمية العراق في ظل الدعم والاعتمادية التي وفّرتها الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل معظم دول العالم تعيد تقييم علاقاتها مع العراق وتأخذ بعين الاعتبار دوره المتنامي، وفي هذا السياق، بدأت دول الخليج العربي بإعادة ترتيب أولوياتها في التعامل مع العراق، ووضعت في حساباتها وجود الولايات المتحدة كموازن استراتيجي في المنطقة. فقد باتت هذه الدول معنية بتعزيز حدّ أدنى من التوافق الإقليمي بهدف تحصين المنطقة من الهزات والصراعات التي قد تهدد الاستقرار الإقليمي وتُضعف آفاق التعاون بين دولها. ويُعد العراق

¹ -Stradiotto, G. A., Guo, S. (2010). Transitional modes of democratization and democratic Outcomes, International Journal on World Peace, p27.

جزءًا جوهريًا من الخليج العربي، ما جعل سياسته الخارجية تجاه دول الخليج تحتل أولوية متقدمة في أجندة هذه الدول بعد عام ٢٠٠٣.^(١)

لقد تميزت المتغيرات الإقليمية والدولية إزاء العراق بمواقف متباينة ذكرنا منها الإقليمية ونذكر الآن الدولية منها وبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وإدراكها بمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي تعمل عليه وفق توافقات مع بعض الدول العربية منها مصر وسوريا والسعودية، ولذلك ادركت الدول الإقليمية للعراق أنم وضعها الإقليمي والدولي في خطر نتيجة تداعيات احتلال العراق وإفرازاته، حينها عملت الدول الإقليمية على تحفيز الجامعة العربية لشجب ورفض الحرب ضد العراق وحل الازمة بالطرق السلمية^(٢) سوف نبين التدخلات والتأثير الإقليمي العربي والغير عربي على التحول الديمقراطي في العراق بعد سنة ٢٠٠٣.

أولاً: التأثيرات العربية: أتمم الموقف العربي حيال التحول السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ بالسلبية والحدز، فقد كانت الدبلوماسية العربية جامدة تراقب دون تحرك رغم محاولات الدبلوماسية العراقية جذب الدعم العربي وتكثيف الحضور الدبلوماسي العربي في العراق

أ. **التأثير السعودي:** بعد التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣، أعادت الدول الإقليمية والقوى الكبرى تقييم طبيعة علاقاتها المستقبلية مع النظام العراقي الجديد، ومن بينها المملكة العربية السعودية، التي نظرت بعين الريبة إلى التدخلات الإيرانية في العراق ومسار العملية السياسية برمتها. وقد تبنت السعودية موقفًا سلبيًا تجاه العراق، استنادًا إلى قناعتها بأن العراق أصبح جزءًا من المشروع السياسي الإيراني القائم على فكرة التمدد الشيعي^(٣)

من جهة أخرى، ظلّت الصورة السلبية للعراق، الناجمة عن غزوه للكويت عام ١٩٩٠، راسخة في أذهان السياسيين وصناع القرار في الدول الخليجية بشكل عام، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، تبنت السعودية موقفًا مترددًا تجاه العراق، ولم تتمكن من استيعاب التحول التاريخي الذي شهده، حيث انتقل من نظام جمهوري دكتاتوري إلى نظام برلماني قائم على الديمقراطية والمشاركة السياسية. إضافة إلى ذلك، كانت السعودية تنظر إلى نشوء عراق قوي يمتلك قدرات عسكرية باعتباره تهديدًا مستقبليًا محتملاً لأمنها واستقرارها.^(٤)

من جانب آخر، شكّل النفوذ الإيراني في العراق حاجسًا كبيرًا لدى صناع القرار في الرياض، مما أصبح عائقًا أمام إقامة علاقات جديدة مع النظام السياسي العراقي الجديد. ونتيجة لذلك، تمكنت طهران من تعزيز نفوذها وترسيخ سيطرتها على العملية السياسية

^١ - يسرى مهدي صالح، المتغيرات المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج العربي، (مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص ١١٣، ص ١.

^٢ - دينا محمد جبر و دنيا جواد مطلق، العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنية العليا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٤٧، ٢٠١٣، ص ١١٣.

^٣ - حمد جاسم محمد الخزرجي، العلاقات العراقية-السعودية بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء/ العراق، ٢٠١٩، ص ٢

^٤ - قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية - السعودية بعد عام ٢٠٠٣ وملاحمها المستقبلية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، مجلة الدراسات الدولية. جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ٩٢-٩٥.

في المنطقة، مما جعلها قوة إقليمية مؤثرة يُؤخذ رأيها بعين الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار مصيري في كل من سوريا، العراق، ولبنان. (١)

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل سعت الرياض، بالتعاون مع قطر، الإمارات، وتركيا، إلى دعم المكون السني في العراق من خلال المساهمة في تشكيل تحالف القوى الوطنية، الذي ضم القوى السياسية السنية في المشهد السياسي العراقي. كما دعمت بشكل مباشر تشكيل قائمة انتخابية للمشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي، في إطار مساعيها لتعزيز حضور هذا المكون في العملية السياسية (٢)

كما ادركت لاحقا المملكة العربية السعودية الخطأ في توجهاتها تجاه العراق وعرقلة استقراره وضرورة التعامل السليم مع الواقع الجديد للنظام السياسي العراقي، وبدأت تطبيع علاقاتها مع العراق بعد التواصل والزيارات المتعددة بين البلدين الذي نتج عنه في السنوات الأخيرة تطوير التعاون والتنسيق المشترك وقد وصلت الجارتان إلى مستوى من التقارب الدبلوماسي والاقتصادي عالي المستوى والذي أسهم بتعزيز الاستقرار الإقليمي إضافة الى ضمان استمرارية مشاريع التنمية التي ستعود بالخير والاستقرار على البلدين .

ب. التأثير الكويتي: استمرت آثار حرب الخليج الثانية في التأثير على المشهد الإقليمي حتى احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، حيث ظلّ التوتر قائمًا في العلاقة بين النظامين السياسيين، العراقي والكويتي، مدفوعًا بالخوف من عودة الطموحات العراقية في مراحل مختلفة. وقد انعكست هذه المخاوف على السياسة الكويتية، حيث انصبّ اهتمامها الأساسي على تعزيز مكانتها وأمنها في مواجهة أي تهديدات محتملة من العراق، وفي هذا الإطار، سعت الكويت إلى تبني استراتيجيات تهدف إلى تحجيم دور العراق واستقراره، من خلال إجراءات من شأنها أن تحدّ من طموحاته التاريخية التي قد تشكل تهديدًا لأمنها ووجودها. في المقابل، أدركت الكويت أن دعم النظام السياسي الجديد في العراق قد يشكل فرصة استراتيجية لكسبه كحليف وصديق، مما يساعدها في تقادي أي تصعيد مستقبلي، ويضمن الحفاظ على مسافة آمنة في العلاقة، دون أن يتحول العراق إلى مصدر تهديد لها مجددًا. (٣)

على الرغم من أن تداعيات الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار في العراق بعد الاحتلال الأمريكي قد حملت بعض الفوائد للكويت، إلا أنها في الوقت ذاته خلقت تحديات وأزمات جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، مما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلات القائمة وإضافة قضايا عالقة جديدة. فقد أدى الفراغ الأمني، والصراع الطائفي، والفوضى السياسية التي أعقبت سقوط النظام العراقي إلى جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية ومركزًا لنشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود، وهو ما أثار مخاوف القيادة السياسية في الكويت، التي رأت في هذا الوضع تهديدًا مباشرًا لاستقرار المنطقة عمومًا، وللكويت بشكل خاص. فبات العراق مصدرًا للأزمات والصراعات، مما جعله يشكل تهديدًا محتملاً لأمن الكويت والخليج العربي من الناحية الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، ومع ذلك، فقد قطع العراق خطوات إيجابية في سبيل إعادة بناء العلاقات مع الكويت، من خلال الزيارات الرسمية،

١- نبراس المعموري، محنة الدستور واشكالية التعديل، ط١، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ١٠٨-١٠٩.

٢- حمد جاسم محمد الخزرجي، المصدر السابق، ص ١١.

٣- اثير ناظم الجاسور، معوقات السياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، ٢٠٢٢، ص ٣٠.

وتبادل السفراء، وتعزيز التنسيق الثنائي، حيث سعى الطرفان إلى إعادة ترميم العلاقات استنادًا إلى حقائق الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة. ورغم هذه الجهود، واصلت الكويت ممارسة الضغوط السياسية على العراق من خلال الملفات العالقة، وعلى رأسها ترسيم الحدود وميناء الفاو الكبير، مما يعكس استمرار تأثير العوامل السياسية في توجيه العلاقات بين البلدين..^(١)

ثانياً: التأثيرات الغير عربية:

أ. **التأثير الإيراني:** تمتلك إيران مصالح استراتيجية كبيرة في العراق، الأمر الذي دفعها إلى التدخل في شؤونه الداخلية. وخلال حرب ٢٠٠٣، تبنت سياسة الحياد الإيجابي، حيث رأت أنه ليس من مصلحتها الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. وقد دعمت مجلس الحكم الانتقالي باعتباره الخطوة الأولى نحو تولي العراقيين إدارة شؤون بلادهم، جاء هذا النهج الإيراني مدفوعاً بعدة عوامل، أبرزها الخشية من التعرض لهجوم أمريكي مباشر، إضافة إلى سعيها للحفاظ على دورها الإقليمي، حيث يُعد العراق عمقاً استراتيجياً لها وخط دفاع أول ضد أي تهديدات خارجية. كما استخدمت إيران العراق كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة، نظراً لمكانتها كدولة نووية. ومن هذا المنطلق، رأت إيران مصالحها في دول الجوار خاصة بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٣ مما دفعها لاستغلال العراق والتقدم نحو الشرق بعد ان أصبحت مغلقة على الدول الغربية بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل الأمم المتحدة نتيجة برنامجها النووي فضلاً عن ذلك ترى إيران من مصالحها في العراق ان يصبح منفذاً ومخرجاً من هذه العقوبات وتسعى الحكومة الإيرانية ان تصل الى اعلى إمكاناتها الاقتصادية على الصعيد الإقليمي وهذا التقدم يرسخ نفوذها ويعزز قوتها في المنطقة^(٢)، سعت إلى التأثير في النظام السياسي الجديد في العراق بما يتوافق مع مصالحها، وأيضاً كان للدين دور بارز في تشكيل اهتمام إيران بالشأن العراقي، لا سيما بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث سعت إيران إلى تعزيز حضورها في العراق بما يتماشى مع تصوراتها الأمنية^(٣) ومن خلال ماسبق يمكن القول أن لإيران حضوراً ونفوذاً واضحاً في العراق، وتُظهر ممارساتها وسياساتها هذا النفوذ بشكل جلي. وفي الواقع، تمتلك إيران إمكانات واسعة لتعزيز دورها في العراق من خلال استثمار فرص التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين، بما يخدم مصالحهما المتبادلة. ومن هذا المنطلق، كان من الضروري أن تعمل كل من طهران وبغداد بشكل مشترك في قضايا الأمن الإقليمي، لمواجهة التحديات التي تؤثر على استقرار المنطقة، بما يتماشى مع رؤيتهما الاستراتيجية، وقد سعت إيران إلى الإسهام في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، ولكن وفقاً لنهجها الخاص الذي يعكس أولوياتها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

ب. **التأثير التركي:** تُهيمن سياسة المصلحة الخاصة على تحركات تركيا الخارجية تجاه العراق، حيث تبنت بعد عام ٢٠٠٣ موقفاً واضحاً يقوم على الحفاظ على وحدة العراق ومنع تقسيمه إلى دويلات أو مناطق مستقلة، مع دعم وجود حكومة مركزية قوية تفرض سيطرتها على كامل البلاد، وتُعد قضية كركوك من أهم الملفات التي توليها تركيا اهتماماً خاصاً، حيث رفضت

^١ - نهى جاسم حسين، تداعيات التدخل الخارجي على امن واستقرار العراق بعد سنة ٢٠٠٣، مجلة مدارات إيرانية، العدد ٢٥ المجلد ٧، ٢٠٢٤، ص ٧٧.

^٢ - معترز إسماعيل الصبيحي و صالح علي خلف ، الطائفية السياسية في الدولة العراقية في العقد الأول بعد التغيير بحث في الأسباب والتداعيات والحلول . مجلة الجامعة العراقية، ٢٠١٨، ص ٤٤٤.

^٣ -sardarina, k., & chitsazian, m. r. (2019). the future of Iran-iran relatiot:possiple scenarios. iranian political studies.p49.

بشكل قاطع ضمها إلى إقليم كردستان العراق. كما تتخذ تركيا موقفاً متشنجاً إزاء حزب العمال الكردستاني، نظراً لاعتباره تهديداً لأمنها القومي، مما يجعل هذا الملف أحد أبرز العوامل المؤثرة في علاقتها مع العراق.^(١)، وتطمح تركيا دوماً للعب دور إستراتيجي في العراق، كون لها عدة مصالح متقاطعة مع أميركا منها مشاركتها في ضرب المقاومة ومحاصرتها وترسيخ نفوذها، حيث قامت بأدوار عسكرية ودعم لوجيستي لدول التحالف، وتكمن مشكلتها في قيام إتحاد فدرالي عرقي ورغبتها بقيام إتحاد فدرالي جغرافي وذلك دوماً بسبب إقليم الشمال العراقي وحزب العمال الكردستاني^(٢)

منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، شهد التدخل التركي في العراق مظاهر متعددة، بدأت بمشاركة غير مباشرة خلال الغزو الأميركي من خلال فتح المجال الجوي أمام القوات الأميركية، إضافة إلى وجود بعض القوات التركية في تلك المرحلة. واستمر هذا التدخل في مراحل لاحقة، خاصة بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، حيث بررت أنقرة وجودها العسكري بمواجهة حزب العمال الكردستاني، وكذلك بمحاربة تنظيم داعش، إلى جانب حماية مصالحها الاستراتيجية التي اعتبرت مهددة نتيجة تدهور الوضع الأمني في العراق، وقد ركز التدخل التركي، بشكل خاص، على شمال العراق، حيث نفذت أنقرة عمليات عسكرية تهدف إلى منع تمدد حزب العمال الكردستاني، والتصدي لأي خطوات محتملة نحو إقامة دولة كردية مستقلة ذات نظام سياسي خاص. وخلال تلك الفترة، أعلنت تركيا تحييد عدد من العناصر التي تصفها بالإرهابية في إطار عملياتها شمال العراق، وتعد القضية الكردية من أبرز دوافع التدخل التركي، إلى جانب التأثير الاقتصادي لتركيا في العراق، ووجود عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) داخل الأراضي العراقية، وهو ما تعتبره أنقرة تهديداً مباشراً لأمنها القومي^(٣)، ولكن التحديات التي واجهت العراق السنوات الأخيرة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي ووصول عناصر أمنية فاعلة جديدة، وعدم الاستقرار الأمني يضرب التوترات الطائفية الناجمة عن الأوضاع غير المحلولة في المنطقة، وسوف تكون مناقشات الوضع معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، ولكن ليس هناك من الأسباب ما يجعل الطرفين العراقي والتركي لا يعملان على إيجاد حلول، فالحاجة أكثر إلحاحاً الآن لتأسيس ترتيبات أمنية جديدة، ولتنفيذ هذه المهمة يتعين على الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان أن تعمل معاً، وجمع الجهد الأمني المشترك بين أربيل وبغداد وبين قوة محلية متعددة الأعراق يتم توظيفهم في ترتيب واحد، إن الزعماء العرب والتركماني يمثلان قوة حقيقية فمن شأن قيادة مشتركة بين الجيش والباشمركة أن تؤمن حدود المحافظة، وإذا وافقت بغداد وأربيل على إنشاء مثل هذه القوة، فإنها لن تساعد في الحفاظ على سلامة كركوك فحسب، بل إنها سوف تتمكن أيضاً من تلبية متطلبات التمثيل العادل في المجتمع، في حين تعمل على تعزيز الروابط بين المحافظة وعواصم الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان^(٤)

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه النظام الديمقراطي في العراق

^١ - معتز إسماعيل الصبيحي و صالح علي خلف ، المصدر السابق، ص ٤٤٥.

^٢ - محبوبة الاقريد، عبد الكريم باسماويل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٢١٨.

^٣ - محبوبة الاقريد، عبد الكريم باسماويل، المصدر السابق، ص ٢١٩.

^٤ - international Group. (2020). Iraq: Fixing Security in Kirkuk. Middle East Report. P27.

تتنوع التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي من منطقة إلى أخرى في العالم، وذلك تبعاً للاختلافات في الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فعلى سبيل المثال، تواجه التجارب الديمقراطية في أفريقيا تحديات متعددة ومعقدة، من بينها ترسيخ المبادئ الدستورية، وإعادة بناء الدولة بعد حقبة الاستعمار، وضمان ابتعاد القوات المسلحة عن المشهد السياسي. كما تشمل هذه التحديات تطوير هياكل فعالة لإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق الاستقرار السياسي، وإعداد قيادات كفوءة، إلى جانب حماية حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون.^(١)

تمثل الثقافة الديمقراطية عائقاً كبيراً في ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمعات العربية فقد أكد علي الدين هلال بأن ممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تنمو، أو تزدهر في مناخ ترقب، وتوجس تجاه الآخر تسوده قيم المؤامرة والشك في أن الأطراف الأخرى تبطن غير ما تعلن، وأن لها أهدافها المستترة، وغير المعلنة، فعملية التحول الديمقراطي لا يمكن إدارتها بمنطق حروب الاستئصال، وأنه من ليس معي فهو ضدي، أو بمنطق زعم فريق سياسي أن بيده كل الحل لمشاكل الدولة، وعلى الأطراف الأخرى الانصياع له وقبول سياساته، إن إنجاح التحول الديمقراطي يتطلب منا العمل على معالجة وتدارك حالة التفتت، والتشرذم المجتمعي و انعدام الثقة بمؤسسات الدولة، والعمل على إعادة سيادة القانون إلى نصابها، وضمان سير المؤسسات القضائية نحو تحقيق العدالة، وترسيخ مبادئ القانون.

واجهت عملية التحول الديمقراطي في العراق العديد من الإشكاليات والمعوقات، وذلك نتيجة حادثة التجربة الديمقراطية، وطبيعة التغيير السياسي الانتقالي، بالإضافة إلى الإرث الاستبدادي العميق في السياسة العراقية، والذي تشكل بفعل التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مما يستوجب إعادة قراءة مسار التحول الديمقراطي من منظور أشمل، يضع السياسة، والنظام، والدولة في سياق الفعل الاجتماعي بأبعاده المتعددة، وتتجسد العملية الديمقراطية في العراق من خلال دولة قائمة على النظام والدستور، وتعدد المؤسسات والوظائف التي تؤديها في المجتمع. غير أن غياب ثقافة التعددية السياسية، واحترام الخصوصية، والتنافس الديمقراطي، وضمان الالتزام بالدستور سيؤدي إلى إضعاف النظام السياسي وعدم استقراره، كما أن الانتقال الديمقراطي هو عملية معقدة ومركبة، ناتجة عن تداخل عوامل متعددة، بعضها جوهرية والآخر ثانوي، وبعضها داخلي والآخر خارجي. وتشمل هذه العوامل المتغيرات البنوية والموضوعية التي تشكل بيئة الانتقال، إلى جانب دور الفاعلين السياسيين، بما في ذلك هوياتهم، خياراتهم، واستراتيجياتهم، التي تؤثر بشكل مباشر في مسار ومستقبل العملية الديمقراطية.^(٢)

اتسمت الحياة السياسية في العراق بعد سقوط النظام السابق بسماوات شمولية تمثلت في الطائفية الدينية، والتنافس القومي، وأحياناً النزعة الإقصائية التي حكمت النظام السياسي. وبدلاً من تحقيق الوعود ببناء نظام ديمقراطي يرسخ التداول السلمي للسلطة، ويحمي الحقوق، ويؤسس لدولة المواطنة، برز استبداد الأحزاب السياسية كأحد أخطر أشكال الاستبداد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر، وفي هذا السياق، تجاهل النظام السياسي الشمولي مبدأ حيادية المؤسسات الذي يُعد جوهرياً في الأنظمة الديمقراطية، حيث يُفترض أن تكون الدولة محايدة تجاه جميع الطبقات الاجتماعية، والأديان، والمذاهب، والأعراق، والقوميات، والثقافات، والعشائر، مع ضمان العدالة في المشاركة السياسية، وحرية اختيار التوجهات الفكرية ضمن

¹ -Femi, F. (2008). Challenges of democratic transition in Africa Retrieved from <http://pambazuka.org/en/category/features/48136.15-2-2025>.

^٢ - دلال ناصر جعفر، تحديات التجربة الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، ٢٠٢٤، ص ٤٨٦.

إطار دولة مدنية ديمقراطية، كما أن أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب العراقية تُشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض المشروع الديمقراطي، سواء من حيث الذهنيات التي تحكم أعضاء وقيادات الأحزاب، أو من حيث الخطاب الثقافي والسياسي الذي يصدر عنها، أو حتى من حيث تاريخها الطويل الممتد منذ نشأتها وتجربتها في المعارضة، والحكم، والمشاركة الديمقراطية الجديدة. فقد جاءت القيادات الحزبية نتيجة مبادرات فردية أو جماعية، قائمة في ظهورها على الانتماء الفكري، مما أثر في طبيعة الممارسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب.^(١)

يواجه التحول الديمقراطي عوائق عديدة، قد تتبع بعضها ممن ينادي بهذا التحول، لا سيما إذا ما كان الشعب يعاني من فترة طويلة من الخضوع والظلم وفقدان الحريات الأساسية.

أولاً: الواقع السياسي وأثره على التحول من المعوقات العديدة في الواقع السياسي التي تحول دون تحقيق التحول الديمقراطي :

١. عدم الفهم والوعي لدى الحاكم والمحكوم: يجب أن يكون هنالك توعية للشعب والسلطة عن حقيقة التحول الديمقراطي، وما يمثله من مفاهيم أساسية مثل الحرية والسيادة والسلطة والديمقراطية، وغيرها من شؤون الحياة السياسية والثقافية، بحيث تظهر لدى الشعب حقيقة التحول الديمقراطي واضحة وكاملة^(٢)، لذلك يستلزم التحول الديمقراطي إمكانية دفع الناس إلى التفكير في مراحل وأهداف هذا التحول، وفي طبيعة النظام وشكل الحكومة، ومدى ملائمته لهذا الشعب من عدمه، وطبيعة الحقوق والحريات المذكورة في الدستور، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتنظيم السلطات بحيث يكون على الشعب التفكير في الأمور الأساسية في الدستور^(٣).

٢. فقدان المشاركة الجماهيرية من مستلزمات التحول الديمقراطي هو تحقيق المشاركة الجماهيرية الواسعة فيه، إذ ينبغي أن تشارك جميع فئات المجتمع من فقراء ونساء وأقليات وذوي احتياجات خاصة ومختصون ورجال أعمال وقضاة وغيرهم من فئات الشعب المختلفة، فلا يمكن التمييز بين فئة أو أخرى جميعها بالتساوي، ومن خلال هذه المشاركة يتم تناولها بشكل شفاف ومسؤول وبغناية حيث يجب القيام بتحليل الآراء، والغرض الرئيس من تحليل هذه الآراء هو معرفة مدى الاختلاف في الآراء بين اقاليم البلد أو بين المجموعات العرقية والدينية في البلد^(٤).

٣. فقدان التوازن بين مكونات الشعب : إن فقدان التوازن بين فئات الشعب من حيث الحقوق والواجبات يفقد التحول الديمقراطي زخمًا هائلًا، إذ يبقى أصحاب السلطة والنفوذ متمسكين باستحقاقاتهم، في حين يعجز البقية عن تحقيق التحول المطلوب، لا سيما وإن الأقلية هي عادة ما تكون في منزلة أصحاب النفوذ، لذا ينبغي التوصل إلى توازن بين هذه الفئات المختلفة بأطرافها كافة^(٥).

^١ - دلال ناصر جعفر، المصدر نفسه، ص ٤٨٧.

^٢ - ميشيل برانندت وآخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري خيارات علمية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٤٩.

^٣ - ياسمين فاروق أبو العينين ونادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور دروس مستفادة من التجارب الدولية مركز العقد الاجتماعي القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٧. ٤٧.

^٤ - ميشيل برانندت وآخرون، المصدر السابق، ص ١٨١.

^٥ - ياسمين فاروق أبو العينين ونادية عبد العظيم، المصدر السابق، ص ٤٧.

ثانيا : أثر الوعي السياسي المجتمعي على التحول الديمقراطي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣م من الضروري أن تقام أنشطة لتوعية الشعب تجاه أهمية التحول الديمقراطي، وإعداد برامج للتثقيف الدستوري، وهناك مراحل للتثقيف بالتحول الديمقراطي والجهات التي تتولاها ، فضلا عن الوسائل المستخدمة فيها.

١. المراحل الرئيسية في التثقيف الدستوري للتحول الديمقراطي: قبل أن تبدأ خطوات التحول الديمقراطي في هذه المرحلة يتم ابلاغ الشعب بأن الفرصة المتاحة لهم للمشاركة في التحول الديمقراطي، وما الطريقة التي تمكنهم من المشاركة، وقد يتضمن اعداد الناس وتثقيفهم لتقديم الآراء في المرحلة الأولية^(١)، وهدف التثقيف الدستوري هو المساعدة في اطلاع الشعب على المسائل المتعلقة بعملية صياغة الدستور، مثل كيف يتم ادارة العملية واجراءها، كذلك يوضح للشعب ما أهداف هذا الدستور والمبادئ التي استرشدت بها الجهة المكلفة بصياغة الدستور، وما هي الادوار التي يمكن ان يؤديها الشعب في عملية صياغة الدستور.

٢ إدارة التثقيف بمضمون التحول الديمقراطي: تتولى أحياناً الجهات المكلفة بصياغة الدستور الجمعية التأسيسية او اللجان الدستورية)، مهمة القيام بالتثقيف الدستوري للتحول الديمقراطي، كذلك يمكن للأجهزة الحكومية القيام بالتثقيف، وأيضاً منظمات المجتمع المدني.

٣. الوسائل المستخدمة في التثقيف الدستوري: إن معظم الوسائل المستخدمة في التثقيف الدستوري للتوعية بالتحول الديمقراطي تستخدم مزيجاً من الوسائل المختلفة للوصول إلى مختلف الجماعات، ومن تلك الوسائل:

أ- الوسائل المقروءة : تتمثل في الصحف والمجلات وغيرها من أنواع المطبوعات المختلفة، إذ يمكن لهذه الوسائل أن تقوم بطباعة مستلزمات التحول الديمقراطي ووسائله ومواقفه^(٢).

ب الوسائل المسموعة والمرئية : إن معظم الدول النامية تعد جهاز الراديو من أكثر الوسائل استخداماً من قبل المواطنين، وكذلك الحال بالنسبة للتلفاز، إذ يتم استخدام الدراما والبرامج الحوارية في نقل المعلومات الدستورية إلى الشعب، إذ إن لهما أثر مهم في عملية التثقيف الدستوري^(٣).

ت - شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): يُعدّ الانترنت من أحدث الوسائل وأفضلها للتثقيف الدستوري، إذ يستطيع الشعب في أي وقت من الدخول على الموقع الإلكتروني الرسمي والاطلاع على أهم الأحداث والمستجدات على عملية صياغة الدستور.^(٤)

الخاتمة: لقد تناول هذا البحث بالتحليل دور الدول الإقليمية في مسار التحول الديمقراطي في العراق، مستعرضاً النجاحات التي تحققت والعقبات التي واجهت هذا المسار. وقد تبين أن التحولات السياسية في العراق لم تكن معزولة عن محيطها الإقليمي، بل تأثرت إلى حد كبير بتدخلات الدول الإقليمية، سواء كانت هذه التدخلات إيجابية أو سلبية. كما أن العراق، بفضل موقعه الاستراتيجي وموارده الطبيعية، ظل محوراً للصراعات والتجادبات الإقليمية، مما انعكس على استقراره السياسي والاجتماعي. ومع

^١ - نور ليث مهدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي بين النصوص الدستورية والواقع السياسي : العراق نموذجاً، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (الأول)، جامعة بني سويف، مصر، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٥٨.

^٢ - محمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، دار الفكر القانوني المنصورة (مصر)، ٢٠١٣، ص ٣١٥

^٣ - أبو اليزيد علي، النظم السياسية والحريات العامة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط٤، ١٩٨٤، ص ٢٣٤.

^٤ - ميشيل برانندت وآخرون، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٠.

ذلك، ورغم التحديات، فقد أظهر العراق قدرة على الاستمرار في مسيرة التحول الديمقراطي، وإن كانت هذه المسيرة لا تزال تعاني من عقبات تحتاج إلى معالجة جادة على المستويين الداخلي والخارجي.

الاستنتاجات:

١. تلعب الدول الإقليمية دورًا جوهريًا في مسار التحول الديمقراطي في العراق، حيث تتباين مواقفها بين الدعم والاستفادة من هذا التحول أو محاولة تقويضه لحماية مصالحها.
٢. التدخلات السياسية والاقتصادية والعسكرية لبعض الدول الإقليمية كانت أحد أهم العوامل التي أدت إلى عدم استقرار العملية الديمقراطية في العراق، مما أعاق بناء مؤسسات سياسية مستقلة وفعالة.
٣. أدى ضعف البنية المؤسسية في العراق، إلى جانب الانقسامات السياسية الداخلية، إلى جعل البلاد أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية، مما أضعف فرص تحقيق ديمقراطية مستقرة ومستدامة.
٤. لا يزال العراق يواجه تحديات أمنية بسبب الجماعات المسلحة المدعومة إقليميًا، مما يعطل العملية الديمقراطية ويؤثر على الاستقرار السياسي.
٥. رغم التأثيرات السلبية، إلا أن بعض الدول الإقليمية لعبت أدوارًا إيجابية عبر المساهمة في دعم العمليات الانتخابية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، والمساهمة في إعادة الإعمار، مما يدل على إمكانية توظيف العلاقات الإقليمية بشكل يخدم التحول الديمقراطي.

التوصيات:

١. ينبغي على العراق تعزيز سيادته الوطنية من خلال تبني سياسات مستقلة تحقق مصالحه دون الخضوع لضغوط الدول الإقليمية.
٢. يجب التركيز على بناء مؤسسات حكومية قوية قادرة على مقاومة التأثيرات الخارجية وتوفير بيئة سياسية مستقرة تدعم التحول الديمقراطي.
٣. ينبغي للعراق اتباع سياسة خارجية متوازنة تسعى إلى بناء علاقات تعاون مع الدول الإقليمية، مع الحفاظ على استقلال قراره السياسي.
٤. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الصديقة لتقليل تأثير التدخلات الإقليمية السلبية في الشؤون الداخلية للعراق.
٥. العمل على نشر ثقافة الديمقراطية والمواطنة الفاعلة بين المواطنين العراقيين، مما يساهم في تحقيق تحول ديمقراطي مستدام ومبني على دعم شعبي واسع.
٦. الاستفادة من العلاقات الاقتصادية مع الدول الإقليمية بشكل يخدم الاستقرار السياسي ويساهم في خلق بيئة مناسبة للتحول الديمقراطي.
٧. العمل على بناء جيش وأجهزة أمنية مستقلة وغير خاضعة لأي تأثير خارجي، مما يساعد على تقليل التأثيرات الإقليمية السلبية.

المصادر باللغة العربية:

١. أبو اليزيد علي، النظم السياسية والحريات العامة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط٤، ١٩٨٤.
٢. اثير ناظم الجاسور، معوقات السياسة الخارجية الكويتية اتجاه العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، ٢٠٢٢.
٣. أحمد الرشدي، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦م.
٤. حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م.
٥. حمد جاسم محمد الخزرجي، العلاقات العراقية - السعودية بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء / العراق، ٢٠١٩.
٦. حميد نفل النداوي و صبا حميد التميمي، دور الدولة في التحول الديمقراطي: العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد ٧٩، ٢٠٢٤.
٧. دلال ناصر جعفر، تحديات التجربة الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٩، ٢٠٢٤.
٨. دينا محمد جبر و دنيا جواد مطلق، العراق والبيئة الإقليمية بين مطلب التوازن وضمان المصالح الوطنية العليا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٤٧، ٢٠١٣.
٩. سليمان عبدالله الحربي، مفهوم النظام الدولي الاقليمي، مجلة حوليات الادب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ١٣٨، ٢٠١١.
١٠. عبد الوهاب الافندي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في مجموعة مؤلفين، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
١١. عمار سعدون سلمان البديري، ادارة التنوع كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الانظمة الديمقراطية التوافقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١)، المجلد (١٣)، اذار ٢٠٢٣، ص ٣٩٦.
١٢. قحطان عدنان احمد، العلاقات العراقية - السعودية بعد عام ٢٠٠٣ وملاحمها المستقبلية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، مجلة الدراسات الدولية. جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
١٣. كريش نبيل، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق أبعاده الداخلية والخارجية (أطروحة دكتوراه) باتنة: جامعة الحاج لخضر، ٢٠٠٨.
١٤. محبوبة الاقريد، عبد الكريم باسمايل، تأثير المحاصصة الطائفية على بناء النظام الديمقراطي حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٢١.
١٥. محمد إبراهيم خيرى الوكيل، الأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، دار الفكر القانوني المنصورة (مصر)، ٢٠١٣.
١٦. محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس (٢٠١٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٦.
١٧. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (١٩٨٨-٢٠٠٨)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.

١٨. معزز إسماعيل الصبيحي و صالح علي خلف ، الطائفية السياسية في الدولة العراقية في العقد الأول بعد التغيير بحث في الأسباب والتداعيات والحلول . مجلة الجامعة العراقية، ٢٠١٨.
١٩. ميشيل برانديت وآخرون، وضع الدستور والاصلاح الدستوري خيارات علمية، بيروت، ٢٠١٢.
٢٠. مينا اسحق بولس ، التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية : دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية خلال الفترة (١٩٨٨ حتى ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٢ .
٢١. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨.
٢٢. نبراس المعموري ، محنة الدستور واشكالية التعديل ، ط١، القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٢٣. نهى جاسم حسين، تداعيات التدخل الخارجي على امن واستقرار العراق بعد سنة ٢٠٠٣، مجلة مدارات إيرانية، العدد ٢٥، المجلد ٧، ٢٠٢٤.
٢٤. نور ليث مهدي، التحول الديمقراطي في العالم العربي بين النصوص الدستورية والواقع السياسي : العراق نموذجا"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (الأول)، جامعة بني سويف، مصر، ديسمبر ٢٠١٨.
٢٥. وليد شهيب الحلي وآخرون ، التربية على حقوق الانسان ، بغداد ، معهد العراق للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، مطبعة الاحمد، ٢٠٠٧.
٢٦. ياسمين فاروق أبو العينين ونادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور دروس مستفادة من التجارب الدولية مركز العقد الاجتماعي القاهرة، ٢٠١٣.
٢٧. يسرى مهدي صالح ،المتغيرات المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه الخليج العربي ، (مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، بلا عدد.
- المصادر باللغة الانكليزية:

1. Etzioni, Amitai, "Paradigm for The Study of Political Unification", World Politics, v.15 (October, 1962).
2. Femi, F. (2008). Challenges of democratic transition in Africa Retrieved from
3. [http://pambazuka.org/en/category/features/48136.15-2-2025.](http://pambazuka.org/en/category/features/48136.15-2-2025)
4. Huntington, s.p(1991) The third wave: Democratization in the late twentieth century. Norman: University of oklahoma press.
5. internatioanal Group. (2020). Iraq:Fixing Security in kirkukk. middle East Report.
6. Sardarina, k., & chitsazian, m. r. (2019). the future of Iran-iran relatiot:possiple scenarios. iranian political studies.
7. Stradiotto, G. A., Guo, S. (2010). Transitional modes of democratization and democratic Outcomes, International Journal on World Peace.